قانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للتجارة الخارجية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٥٧١٢٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وخمسون مليونا ومائة وتسعة وعشرون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الأستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٥٦٩٢١٠٠٠ جنيه (فقط وقدرة ستة وخمسون مليونا وتسعمائة وواحد وعشرون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الأول : الأجور ١٣١٠٠٠٠ جنيه .

الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٥٥٦١١٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٥٤٥٣٩٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٢٠٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وثمانية آلاف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية مبلغ ٥٨٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٥٦٩٢١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وخمسون مليونا وتسعمائة وواحد وعشرون ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ٢٠٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وثمانية آلاف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة ١٠٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية ١٠٨٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لايجوز استخدام الوفورات فى اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لها .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٩

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيه سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للتجارة الخارجية
للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠

(القيمة بالجنيه)

الاستخدامات	مشروع ١٩٩٠/٨٩ جنيه	ربط ١٩٨٩/٨٨ جنيه	الإيرادات	مشروع ١٩٩٠/٨٩ جنيه	ربط ١٩٨٩/٨٨ جنيه
(أ) الاستخدامات الجارية :			(أ) الإيرادات الجارية :		
باب ١ ــ الأجور	١٣١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	باب ٢ ــ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٥٦٩٢١٠٠٠	٤٨٣٢٠٠٠٠
باب ٢ ــ النفقات الجارية والتحويلات الجارية	٥٥٦١١٠٠٠	٤٧٢٢٠٠٠٠	جملة (أ) إيرادات جارية	٥٦٩٢١٠٠٠	٤٨٣٢٠٠٠٠
جملة (أ) استخدامات جارية ...	٥٦٩٢١٠٠٠	٤٨٣٢٠٠٠٠	(ب) الإيرادات الرأسمالية :		
(ب) الاستخدامات الرأسمالية :			باب ٣ ــ إيرادات رأسمالية متنوعه	٤٢٠٠٠	٦٩٥٦٦
باب ٣ ــ استخدامات استثمارية ...	١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	باب ٤ ــ القروض والتسهيلات الائتمانية	١٠٨٠٠٠	١٣١٠٠٠
باب ٤ ــ التحويلات الرأسمالية ...	٥٨٠٠٠	٥٦٦	جملة (ب) إيرادات رأسمالية	٢٠٨٠٠٠	٢٠٠٥٦٦
جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية ...	٢٠٨٠٠٠	٢٠٠٥٦٦			
إجمالى الاستخدامات	٥٧١٢٩٠٠٠	٤٨٥٢٠٥٦٦	إجمالى الإيرادات	٥٧١٢٩٠٠٠	٤٨٥٢٠٥٦٦